العدد (2073) السنة الثامنة - الجمعة (18) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فيما بيّن تقرير دولي أن فقدان الأمن الغذائي يهدد العراق بسبب تناقص المياه

المـــوارد المـائـيـة تـؤكـد الاكـتـفـاء بـالمـيـاه المـوجـودة!

بغداد/المدى الاقتصادي-وكالات

قللت وزارة الموارد المائية من خطورة نقص المياه في نهري دجلة والفرات على ملف الامن الغذائي مؤكدة ان المياه المتوفرة في نهري دجلة والفرات كافية لتوفير الامن الغذائي.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري لـ(المدى الاقتصادي): ان شحة منسوب المياه في نهري دجلة والفرات له تأثير كبير على الامن الغذائي في العراق لارتباط الزراعة بمياه هذين النهرين ارتباطاً مباشراً.

وأضاف الصوري:على الحكومة ان تبذل جهوداً كبيرة من اجل الحفاظ على حقوق العراق بالنسبة لحل أزمة المياه الداخلة للعراق مع الدول المجاورة له، بالإضافة الى وجوب الاعتماد، على الموارد المائية الاخرى كالمياه الجوفية ومياه البحيرات لافتاً الى ضرورة العمل على إنشاء سدود وخزانات وبحيرات كبيرة من شأنها ان تقلل الاعتماد المفرط على مياه دجلة والفرات في الزراعة وعدم تسريب هذه المياه الى البحر كل هذا من شأنه النهوض بالزراعة وبالتالي سوف توثر على تأمين الأمن الغذائي.

وبين الصوري: لا يوجد في الوقت الحالي اهتمام بالزراعة وذلك لعدم التوجه نحو تطوير الزراعة وترك اعتماد الطرق التقليدية مما يؤدي الى انعدام النظرة الحقيقية للأمن الغذائي، ونتيجة لذلك فالعراق يستورد بحدود ٨٠٪من المنتجات الزراعية، ولو كان هنالك تخطيط جيد واهتمام كاف بالزراعة ما كانت هنالك اي مشكلة في تأمين الأمن الغذائي فهناك غياب للنظرة الشاملة لتطوير الامن الغذائي بالعراق ومن الضروري وضع سياسة شاملة للمياه بالعراق واستغلالها بشكل صحيح كمياه الجوفية وإقامة سدود وبحيرات تكون خزانات كبيرة للمياه من اجل تطوير الزراعة كل ذلك سوف ينعكس إيجاباً على تأمين الأمن الغذائي وفي نفس الوقت عدم تسريب المياه للبحر.

وقال مدير عام المشاريع في الوزارة علي هاشم لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن المياه الداخلة للعراق عبر الدول المجاورة في نهري دجلة والفرات كافية لتوفير الامن الغذائي، ولا تأثيرات على هذا الملف في المستقبل القريب.

وأضاف هاشم: ان لوزارته دراسة موسعة عن توفير المياه لمعظم الأراضي الزراعية، وضمن النسب المائية المتوفرة والتي تتصاعد بين الحين والآخر على حد قوله في نهري دجلة والفرات.

فيما أكدت منظمة "SIOMP"وهي منظمة عالمية مقرها بروكسل تعمل في برنامج الامن الغذائي في آسيا، وممولة من قبل منظمات أممية في تقرير لها ان خطر فقدان الامن الغذائي في جانب المياه يهدد العراق بحلول عام٢٠١٧ بسبب تناقص نسب المياه الداخلة له يوماً بعد آخر، فضلاً عن ان الدراسات تشير إلى ان السنوات المقبلة ستشهد تراجعاً في تساقط الأمطار بنسبة ٤٤٪ عن الاعوام السابقة.

ويعرف الامن الغذائي اقتصادياً بكونه حالة عدم وجود خطر يهدد الناس في أرواحهم، أو ممتلكاتهم، وهو الحالة التي لا يحول فيها أحد بين الطعام، وبين شعب من الشعوب، او هو قدرة بلد من البلدان على إنتاج أغلب احتياجاته من المواد الغذائية.

وكانت وزارة الموارد المائية قد دعت في وقت سابق منظمة الفاو الدولية إلى رفع مستوى دعمها للواقع المائي في العراق، بهدف توفير الامن الغذائي في البلاد، وكانت الوزارة قد اعلنت في وقت سابق عن مشروع كبير لتقنين المياه في عملية الزراعة، ودعت الوزارة في ايلول /سبتمبر الماضي الدول العربية إلى ضرورة التنسيق المشترك بين الدول العربية، خاصة في ما يتعلق بإجراء المشاورات بينها قبل الشروع في تنفيذ المشاريع المائية على الأنهر الدولية المشتركة، وأكدت الوزارة ضرورة تحويل الاتفاقيات المائية الشفوية مع إيران وتركيا إلى اتفاقيات رسمية لحفظ حصة البلاد من المياه.

ويحمّل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع اروائية وزراعية عليها.

وفي السياق ذاته أعلنت لجنة المبادرة الزراعية العليا عن وضعها خطة تتضمن تنفيذ مشاريع زراعية عديدة ضمن موازنة عام ٢٠١١ للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.

وكانت الحكومة قد خصصت مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية محاور عدة للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، ومحور الإقراض الزراعي.

ومنحت الحكومة العراقية مؤخراً، اللجنة العليا للمبادرة الزراعية صلاحية التعاقد مع الشركات التابعة لوزارة الموارد المائية.

الى ذلك طالب الوكيل الاداري لوزارة الزراعة مجلس النواب باقرار قانون ينظم عملية تمليك الاراضي الزراعية وعملية الاستثمار الزراعي.

وقال غازي العبودي لـ (آكانيوز): أن وزارة الزراعة قدمت مسودات قوانين تهدف إلى أنضاج المشاريع الزراعية والتنسيق على مستوى عال في دعم مشاريع التنمية الزراعية لكن البرلمان لم يقم بتشريعها حتى هذا الوقت.

واضاف العبودي: أن النهوض بالواقع الزراعي في البلاد بحاجة إلى قوانين وتشريعات نيابية ساندة تقوم بدعم مشاريع الواقع الزراعي وتلبية متطلبات المواطنين.

وتابع العبودي: ان وزارته تعمل على توفير الآليات والمعدات الزراعية للقيام بأفضل المشاريع بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل خلال المواسم المقبلة.

وكانت الحكومة قد أعلنت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي منذ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، تحدد سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الستراتيجية، وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

وتنفرد محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب العاصمة العراقية بغداد) بوجود اكثر من ٣٥٠ نوعاً من التمر بين التجاري الذي يصدر الى الدول مختلفة من العالم، كالحلاوي والساير والزهدي والخضراوي واصنافا اخرى تنتج للسوق المحلية او باعتبارها اعلافا حيوانية.

وحددت إحصائيات رسمية صادرة عن وزارة الزراعة عام ١٩٨٩ اعداد النخيل في البصرة بمليون و٩٠٠ ألف نخلة بعد أن قدرت عام ١٩٧٧ بأكثر من ١٣ مليون نخلة، في الوقت الذي قدرت فيه اعداد النخيل في العراق بثلاثين مليون نخلة منتصف السبعينيات، غير ان احصاءات صادرة عن مركز بحوث النخيل بجامعة البصرة، تشير الى أن أعداد النخيل في المحافظة تراجعت من عشرة ملايين نخلة عام (١٩٨٠) ووصلت الى نحو ثلاثة ملايين عام ٢٠٠٣.

من جانبه قال عضو لجنة الزراعة والمياه البرلمانية هادي الياسري لـ (الاخبارية): ان مصادرة قضية المزارعين بسبب المعلومات غير الدقيقة التي تصل من الشعب الزراعية الى الجهات المعنية سواء كانت وزارات الزراعة او التجارة او الموارد المائية.

وأضاف الياسري: العام الماضي شهد معاناة كبيرة من قبل الفلاحين والمزارعين كان اولها إنحسار مياه السقي والتي ترتبط بقلة الطاقة الكهربائية وإرتفاع اسعار الوقود حيث تتحمل هذه الفئة كل هذه الاعباء اضافة الى انحباس الامطار وخصوصاً في المناطق الشمالية وبعض المناطق الاخرى التي تعتمد عليه بصورة كلية.

وتابع الياسري: ان الفلاحين والمزارعين يتحملون الآن أعباء إطلاق التسعيرة الزراعية متأخراً إذ يجب ان تعلن هذه التسعيرة في بداية الموسم الزراعي لكي يقوم ببرمجة عمله وفق هذه التسعيرة.

وبين الياسري: إن أكثر المواطنين الذين يعيشون بالفاقة والحرمان هم من سكنة الأرياف،مشيراً الى ان جميع هذه الاسباب قد حفزت على هجرة الفلاح من الريف الى المدينة وهو بهجرته هذه يحتاج الى توفير الخدمات والوظائف أسوة بباقي سكنة المدن.

وأكد الياسري: أهمية دعم الفلاح والمزارع بالمستلزمات الزراعية وتوفير الطاقة الكهربائية له خلال مدة الرية الأولى،وإنشاء دور او مجمعات او قرى عصرية واطئة الكلفة وبناء المدارس لتشجيعهم على البقاء في الريف ودعم الزراعة بسعر يلائم حاجته فضلاً عن النهوض بالثروة الحيوانية التي دمرت بشكل كلي بسبب عدم توفير الدعم للعملية الزراعية بصورة صحيحة.

وتعهدت وزارة الزراعة اليوم بمعالجة موضوع التصحر في بعض مناطق محافظة ذي قار وتقديم تسهيلات في مجال الحصول على منظومات حديثة للري.

وقال وكيل وزارة الزراعة مهدي القيسي إن الهيئة العامة لمكافحة التصحر التابعة للوزارة تعمل حاليا على معالجة أزمة التصحر في ناحية الفجر شمال ذي قار.

وأكد القيسي إن لدى وزارته ثلاث قنوات لمعالجة التصحر بينها التغطية الطينية وهو ما ينفذ حاليا في ناحية الفجر فضلا عن إنشاء الواحات وزراعة النباتات المقاومة للجفاف وللظروف البيئية القاسية.

وبخصوص شحّ المياه، قال القيسي إن الموضوع يتعلق بوزارتي الموارد المائية والخارجية، بيد إن وزارة الزراعة عملت على حل الأزمة من خلال مشروع وطني لتقنيات الري الحديث وتوفير منظومات الري بالرش للمزارعين وبدعم يصل إلى ٥٠٪.

وبين القيسي إن شركات أجنبية ستقوم بتوفير تلك المنظومات وستوزع الوجبة الثانية منها على المزارعين قريبا بعد تمويل المشروع من قبل المبادرة الزراعية للحكومة العراقية.

وقال إن وزارته استحدثت صنفين من الحنطة مقاومين للملوحة هما دجلة والفرات تمت زراعتهما في محافظة واسط على نطاق واسع هذا الموسم وسيتم تعميمهما في العراق مؤكدا إن الصنفين يمكن زراعتهما حتى في الأراضي السبخة وبإنتاج جيد.

وفي ما يتعلق بزراعة محصول الشلب قال القيسي إن وزارته قد تقترح زراعة مساحات محدودة قد تصل الى عشرة آلاف دونم في محافظة ذي قار وحدها بعد التفاوض مع وزارة الموارد المائية.

التخطيط تعلن ارتفاع التضخم في شهر شباط بنسبة ٠,٣ بالمئة

بغداد/ وكالات

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن ارتفاع نسبة التضخم لشهر شباط /فبراير الماضي بنسبة ٠,٣٪عن شهر كانون الثاني/يناير.

وقال المتحدث الرسمي باسم الجهاز المركزي للاحصاء عبد الزهرة الهنداوي لـ (آكانيوز) إن "الجهاز المركزي للإحصاء أنجز تقرير التضخم للشهر الماضي ووجد فيه ارتفاعاً بنسبة ٠,٣٪عن شهر كانون الثاني/يناير.

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح فضلاً عن ارتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ويتخوف عدد من الخبراء الاقتصاديين من استمرار ارتفاع معدلات التضخم في البلاد في ظل غياب آليات الحد من ارتفاعه لدى المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة الاقتصاد في البلاد.

وأضاف الهنداوي أن "تقرير التضخم اعتمد على التسعيرة الجديدة للكهرباء كما انه اعد على أساس جمع البيانات ميدانيا اعتماداً على أسعار السلع والمكونات لسلة الاستهلاك".

وأشار إلى أن "قسم الأغذية سجل ارتفاعاً بنسبة ٠,٩ بسبب ارتفاع الأسعار في مناطق الوسط من البلاد بنسبة ١,٢٪ في وقت استقرت فيه أسعار الأغذية في إقليم كردستان ومحافظات الجنوب بنسبة ٠,٢٪ مقارنة مع شهر كانون الثاني/ يناير".

وقال الهنداوي: إن المشروبات الكحولية والتبغ سجلت أسعارها استقراراً في كل مناطق العراق فيما سجلت الملابس انخفاضاً في شهر شباط/فبراير بنسبة ٠,٧٪ عن سابقه.

ونوه إلى أن "السكن سجل ارتفاعاً بنسبة ٠,٣٪ عن شهر كانون الثاني/ يناير الماضي، حيث شهد إقليم كردستان ارتفاعاً بأسعار السكن بلغت نسبتها ٠,٢٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,٤٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ١,٥٪".

وأوضح أن "المجموعة الفرعية للوقود ارتفعت بنسبة ٢,٠٪ فيما ارتفعت المعدات المنزلية بنسبة ٠,١٪ في شهر شباط/فبراير فيما سجل قسم الصحة ارتفاعا بنسبة ١,٣.

ولفت إلى أن "قسم الاتصالات سجل ارتفاعاً بنسبة ٠٣٪ خلال الشهر الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه، نتيجة لانخفاض أسعاره في منطقة الوسط بنسبة ٠,٩٪".

وتفرض رسوم كمركية على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد على ٢٠ ٪ من قيمةالبناءً على اقتراح من وزير المالية الاتحادي الواجب بتعديل هذه النسبة لنفس الأسباب الواردة في البند وتعد الزيادة الكمركية إجراء مؤقتا حتى رفع أسباب الزيادة الاقتصادية.

يذكر أن البنك المركزي العراقي قد أعلن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي عن انخفاض نسبة التضخم في العراق إلى ٢,٧٪ مقارنة مع شهر أيلول الذي سبقه، وهو ما شجع على إطلاق السيولة للمصارف بنسبة ٥٪ من الاحتياطي النقدي القانوني الموجود لديه، بغية توسيع عمليات الإقراض ودفع عجلة التنمية.

وتتلخص مهام البنك المركزي العراقي بالحفاظ على استقرار الأسعار، وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف، وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية، وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

نائب: موازنة عام ٢٠١٢ ستكون أفضل من سابقتها

بغداد/ وكالات

أكد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب جواد البولاني ان موازنة عام ٢٠١٢ ستكون أفضل حالا من موازنة العام الحالي.

وقال البولاني لـ (الإخبارية): ان موازنة العام المقبل ستعتمد على تصحيح الأخطاء التي حصلت في موازنة هذا العام من خلال عدم وجود حسابات ختامية وتثبيت ارقام ليست واضحة.

وأضاف البولاني:إن ما حصل في موازنة هذا العام يدعونا الى ان نتبنى مخططين من الصف الاول والثاني والثالث والرابع في كل المؤسسات،واختيار اصحاب الاختصاص فقط للعمل في المجال المالي والحسابات، مؤكداً ان" نحو٧ بالمئة من المحاسبين يعملون في اختصاصاتهم في تلك المؤسسات وبقية النسبة هم من اختصاصات اخرى.

وأكد البولاني ان"الدولة يجب ان تدرب وتطور الملاكات وتقوم بجلب شركات متخصصة في هذا المجال لتدريب الملاكات والنهوض بها" معرباً عن أمله بأن"تكون جميع المخاطبات عن طريق الحكومة الالكترونية لنقل البيانات والأرقام ومغادرة الأسلوب التقليدي لإعداد موظفين مؤهلين وقادرين على العمل بمثل هذه الأفكار.

بغداد تعرب عن استعدادها لحماية الشركات الاستثمارية الكورية

سيئول/وكالات

أعرب السفير العراقي في سيئول خليل الموسوي عن رغبة بغداد في تقديم الحماية الامنية لكل شركة كورية جنوبية ترغب بالاستثمار في البلاد.

وذكر بيان وزاري أن السفير أوضح لرئيس البرلمان في كوريا الجنوبية بارك هي تاي أن الأجواء الأمنية في العراق مهيأة الان لأعمال الاستثمار وان حوالي ٨٠٪ من مدن العراق تشهد الاستقرار، مبينا ان قانون الاستثمار منح امتيازات للمستثمرين الأجانب.

من جانبه أكد بارك هي تاي استعداد البرلمان للتعاون وتقديم الدعم الكامل للحكومة العراقية في عملية بناء العراق معربا عن رغبة حكومة بلاده في توسيع العلاقات وتبادل زيارات المسؤولين على مستوى البرلمان والحكومة والمساهمة في عملية اعادة البناء والاعمار.

شل تسعى لاستثمار الغاز العراقي

بغداد/وكالات

قال الرئيس التنفيذي لشركة رويال داتش شل الثلاثاء إن الشركة تأمل أن تحصل قريبا على موافقة الحكومة العراقية على خطتها لاستغلال الغاز المصاحب، مشيرا إلى توقعات بزيادة كميات الغاز المصاحب مع حصول طفرة في إنتاج النفط العراقي خلال السنوات العشر المقبلة.

وقال بيتر فوسر إن العراق يعمل على وضع اللمسات النهائية على مشروع مشترك بقيمة ١٢ مليار دولار بين شركة غاز الجنوب العراقية وشل وميتسوبيشي منذ توقيع العقود المبدئية في عام ٢٠٠٨، لكن الحكومة لم توافق بعد على الصفقة.

أول مول تجاري في الديوانية يكلف ٢١ مليون دولار

الديوانية/ السومرية نيوز

أعلنت هيئة استثمار محافظة الديوانية عن المباشرة ببناء أول مول تجاري وسط المحافظة بكلفة ٢١ مليون دولار، فيما أكدت الاستعداد للمباشرة ببناء مجمعات سكنية استثمارية متعددة في المحافظة.

وقال مسؤول العلاقات في هيئة استثمار محافظة الديوانية ماجد المحنة في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجموعة شركات الطاهر العمانية باشرت ببناء أول مول تجاري وسط المحافظة، والذي يضم مجمعات تجارية بعدة طوابق ومطاعم ومساحات خضر ومواقف للسيارات"، لافتاً إلى أن "كلفة بناء المول، الذي يشيد على مساحة تقارب ٢٠ دونما، تبلغ ٢١ مليون دولار أمريكي".

وأضاف المحنة أن "شركة عجمان الإماراتية أنجزت بدورها المستلزمات الضرورية كافة للمباشرة بمشروع بناء مجمع سكني غرب الديوانية، بعد حصولها على رخصة استثمارية من الهيئة"، لافتا إلى أن "المباشرة ببناء المجمع السكني ستكون في الوقت القريب".

ولفت المحنة إلى أن "المجمع يحوي أكثر من ١٥٠٠ وحدة سكنية عن طريق البناء العمودي والأفقي وبكلفة تبلغ ٢٤٥ مليون دولار ويضم مدارس ابتدائية ومتوسطة وأسواقا تجارية ومستوصفا صحيا ومركز للشرطة ومساحات خضراً وجامعا ومواقف للسيارات"، مشيراً إلى أن "مدة تنفيذ المشروع تبلغ ثلاث سنوات".

وقال المحنة: مسؤول العلاقات في هيئة استثمار محافظة الديوانية، أن "الهيئة منحت إجازة استثمارية لشركة جوهرة الروابي العراقية لبناء مجمع (روابي الديوانية السكني) على مساحة ٣٧٨ دونما، وبكلفة ١٨٠ مليون دينار عراقي، وبمدة إنجاز تصل إلى سنتين".

وكان مدير هيئة استثمار الديوانية السابق حاكم الخزاعي قد أعلن قبل نحو، ثلاثة أشهر، بأن النهوض بالواقع الاستثماري العراقي ما زال يعاني بعض العقبات القانونية والتي تربك عمل الشركات الدولية والمستثمرين، فقانون الاستثمار بحاجة إلى بعض التعديلات التي من شأنها الارتقاء بهذا القطاع الحيوي والمهم في بناء العراق خلال المرحلة الراهنة والمستقبلية.

يذكر أن محافظة الديوانية التي يبلغ عدد سكانها ما يقارب مليون و٢٠٠ ألف نسمة، تعاني أزمة سكن حادة حيث تجاوز المئات من الأسر على بنايات وأراضي عائدة للدولة للسكن فيها نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي السكنية وإيجارات المساكن.